ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

أثر الأزمات علي القطاع السياحي الليبي ودور السياحة الداخلية في التخفيف من حدتها ـ دراسة تحليلية لآراء الخبراء والفاعلين في المنظومة السياحية ـ

أ. أنـــوار مصطفى عقيـل*
كلية الآداب واللغات ، جامعة طرابلس ، ليبيا
0009000141140945
anwmostafa1991@gmail.com

تاريخ الاستلام 3/15 / 2026م تاريخ القبول 19 / 5 / 2026م

'The Impact of Crises on the Libyan Tourism Sector and the Role of Domestic Tourism in Mitigating Their Effects: An Analytical Study of the Views of Experts and Stakeholders in the Tourism Sector'

Anwar Mustafa Aqil*
Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Libya
anwmostafa1991@gmail.com

ABSTRACT
The study aims to highlight the effects resulting from the exposure of the Libyan tourism sector to various crises and shocks, whether they were political, security, economic, or even local or international health crises, and during the time period (2011 to 2025), whereas this topic was chosen as a result of the negative repercussions that these crises had on the Libyan tourism sector, which is considered one of the important sources of income in Libya.
A descriptive and analytical approach has been adopted to identify the crises that most significantly impact the sector and to develop a set of solutions and proposals to mitigate the risks to which the tourism sector is exposed as a result of these crises. The study concluded that the Libyan tourism sector is highly sensitive to crises and shocks, but it quickly recovers and resumes its growth. It also found that political and security crises have had the most severe impact on the sector.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

Although the COVID-19 pandemic was one of the most severe crises the world has faced, with all countries suffering from the cessation of their economic, social, cultural, sports, religious and tourism activities, and despite its severe impact on the Libyan tourism sector, it played a positive role in increasing domestic tourism.

1- The study problem focused on the extent to which crises affect the Libyan tourism sector.

2- The study's significance lies in identifying the role of domestic tourism as a pillar of sustainable tourism in Libya.

3- The study aims to highlight domestic tourism as a means of mitigating the impact of international crises.

4- The Study community consisted of a sample of department directors within the Ministry of Tourism and a sample of employees from the Tourism Documentation and Information Center

الملخـــص :

تهدف هذه الدراسة إلـى توضـــيح الآثـار الناتجـة عـن تعـــرض القطـاع السـياحي الليبـي للأزمـات والصـدمات المختلفـة سـواء كانـت أزمـات سياسـية ، أو أمنيـة ، أو اقتصادية ، أو حتى صحية محليـة ودوليـة خـلال الفتـرة الزمنيـة (2011 وحتـى عـام 2025) ،حيث تم اختيار هـذا الموضـوع نتيجـة للتـداعيات السـلبية التـي أحـدثتها هـذه الأزمات علي القطاع السياحي الليبي والذي يعتبر أحد مصادر الدخل المهمة في ليبيـا وقد تم الاعتمادً على المنهج، الوصفي والتحليلي لتوضيح أكثـر الأزمـات تـأثير علـي هـذا القطـاع ووضـع مجموعـة مـن الحلـول والمقترحـات لتقليـل حـدة المخـاطر التـي يتعرض لها القطاع السياحي جراء حدوث تلك الأزمـات . وتوصـلت الدراسـة إلـى أن القطاع السياحي الليبي شديد الحساسية للأزمات والصـدمات التـي يتعـرض لهـا ولكـن سرعان ما يتعافى ويعود مرة أخرى إلى معدلات نموه ، وأن أكثر الأزمات التي أثرت وبقوة على هذا القطاع هي الأزمات السياسية والأمنية .

وعلى الرغم من أن أزمة جائحة كورونا (كوفيـد -19) كانت من أشد الأزمات التي تعرض لها العالم حيث عانت كافة الدول من توقف أنشـطتها الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية والرياضية والدينية والسياحية ، وعلى الرغم من تأثيرها الشديد علـى القطـاع السياحي الليبي الا أن كان لها دور إيجابي في زيادة حركة السياحة الداخلية.

1-تمثلت مشكلة الدراسة في مدي تأثير الأزمات علي القطاع السياحي الليبي.

2-تكمن أهمية الدراسة في تحديد دور السياحة الداخلية كرافد لسياحة المستدامة في

ليبيا.

3-تهدف الدراسة الي ابراز السياحة الداخلية كوسيلة لامتصاص تأثير الأزمات الدولية.

4-تمثل مجتمع الدراسة في عينة من مدراء الإدارات في وزارة السياحة وعينة من موظفي مركز التوثيق والمعلومات السياحي.

الكلمات المفتاحيـة: الآثار الاقتصادية ، القطاع السياحي ، الأزمات.

أولا ـ الاطار العام للدراســـــــــة

المقدمـــة :

تعتبر السياحة من بين القطاعات الأكثر أهمية عبر العالم، وقطاعا واعدا للتنمية بشكل عام، نظرا للمكاسب الحيوية التي تتيحها للاقتصاد ودورها الهام في رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وهذا تبعا لحجم الموارد السياحية التي توفرها للاقتصاد بصفة عامة وتوفيرها لفرص العمل بصفة خاصة، كما أن السياحة تعد مصدرا لتوفير العملة الصعبة ،إضافة الي دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

يعد القطاع السياحي الليبي من القطاعات التي يمكن ان تكون مصدر دخل للدولة الليبية ورافد لقطاع النفط ومصدر للعملة الأجنبية وتوفير فرص عمل وبالرغم من الأهمية البالغة لهذا القطاع يعتبر قطاع حساس ويتأثر بكل الظروف السياسية والأمنية وكذلك الأزمات سواء محلية أو دولية .

وحيث يشهد هذا القطاع العديد من الجهود المبذولة للنهوض به وذلك من خلال العمل علي تحسين صورة ليبيا من الناحية الأمنية والسياسية وكذلك بعديد من مشاريع البنية التحتية الحديثة وتوفير العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تخدم النشاط السياحي في ليبيا.

مشـــــــــكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي:

ما أثر الأزمات (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الصحية) على القطاع السياحي الليبي، وكيف يمكن للسياحة الداخلية أن تسهم في التخفيف من حدة هذه الاثار؟

التساؤلات الفرعية:

ماهي الاستراتيجيات التي اتبعتها الجهات المعنية للحد من تأثير هذه الأزمات على

القطاع السياحي؟
ماهي الحلول الممكنة التي يمكن أن تعزز من استدامة القطاع السياحي الليبي في المستقبل؟

تساؤلات الدراسة :

وبنيت من هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات الاتية :
التساؤل الرئيسي :
ما أثر الأزمات على القطاع السياحي الليبي، وما دور السياحة الداخلية في التخفيف من حدتها؟
التساؤلات الفرعية:
1-كيف أترث الازمات الاقتصادية والأمنية علي القطاع السياحي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة ؟
2-ما حجم التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا علي القطاع السياحي في ليبيا ؟
3-ماهي الاستراتيجيات التي اتبعتها الجهات المعنية في ليبيا لتعامل مع هذه الازمات ؟
4-ما هي الحلول الممكنة التي ممكن أن تعزز دور السياحة الداخلية في المستقبل ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تساعد في توجيه الدراسة. و فيما يلي فرضيات الدراسة:
الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات التي تعرضت لها ليبيا وتراجع أداء القطاع السياحي، كما تسهم السياحة الداخلية بشكل إيجابي في التخفيف من حدة هذه الآثار
ـ الأزمات السياسية مثل الحروب الداخلية والأوضاع الأمنية تؤدي الي تراجع في إيرادات القطاع السياحي في ليبيا.
ـ غياب خطط استجابة للأزمات أدي الي تعميق تأثير الحروب والأزمات الصحية (كورونا) علي قطاع السياحة.
ـ تؤثر الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية تأثيرا سلبيا علي نمط السياحة في ليبيا.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

ـ قياس أثر الأزمات (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الصحية) علي القطاع السياحي الليبي في الفترة من 2011-2025.

ـ تحليل استراتيجيات الجهات المعنية في ليبيا للتعامل مع تقدير حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدها القطاع السياحي الليبي نتيجة للأزمات.

ـ تحديد دور السياحة الداخلية كوسيلة لامتصاص تأثير الأزمات الدولية.

ـ استعراض معوقات تطوير السياحة الداخلية في ليبيا.

ـ وضع توصيات عملية لتعزيز مرونة قطاع السياحة وقدرته على التعامل مع الأزمات المستقبلية لتحسين في السياحة الليبية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن مدي تأثير الأزمات علي تحقيق الاستفادة القصوى من السياحة المحلية "الداخلية"، وتبرز أيضا في توضيح الأهمية للقطاع السياحي علي اعتبار أنه مصدرا رئيسيا للدخل لدول عديدة. وتتلخص أهمية الدراسة في :

ـ إبراز الدور الاستراتيجي للسياحة الداخلية في دعم الاقتصاد الوطني

ـ بيان كيفية مساهمة السياحة الداخلية في تقليل آثار الأزمات

ـ تقديم إطار نظري يساعد صناع القرار على تطوير السياسات السياحية

ـ دعم التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي

متغيرات الدراسة:

السياحة الداخلية

الازمات الدولية

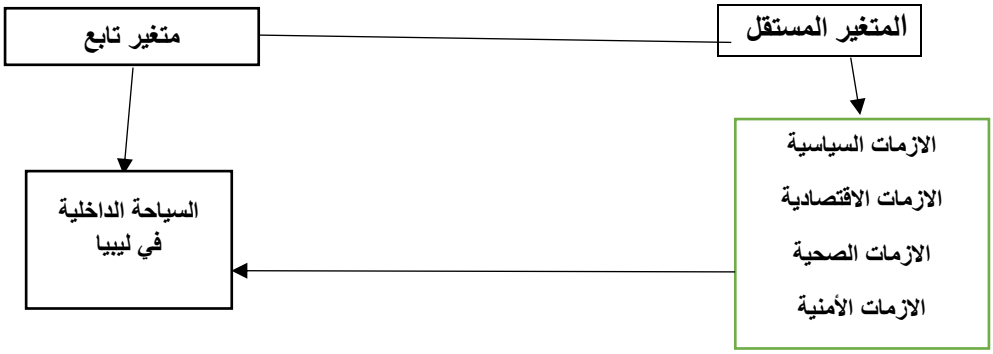

شكل (1) نموذج متغيرات الدراسة
المصدر :اعداد الباحثة

مصادر جمع البيانات :

أ-مصادر أولية : من خلال الاستبيان.

ب-مصادر ثانوية: المسح المكتبي لمصادر موضوع الدراسة ، من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقة المنشورة منها ،وغير المنشورة ،وكذلك الكتب والمراجع والمجلات والتقارير التي تتضمن موضوع الدراسة شبكة المعلومات الدولية "الانترنت".

أدوات جمع البيانات : اعتمدت الباحثة علي الاستبيان والمقابلة الشخصية في جمع البيانات المطلوبة.

منهجية الدراسة :

منهج الدراسة : اعتمدت الباحثة علي المنهج الوصفي التحليلي ،لجمع بيانات الدراسة وتبويبها وعرضها، وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها.

مجتمع الدراسة : هم عينة من خبراء في المنظومة السياحية من مدراء إدارات في وزارة السياحة الليبية موظفي مركز المعلومات و التوثيق السياحي.

عينة الدراسة :اعتمدت الباحثة ،علي طريقة العينة القصدية (العمدية) وهي من العينات الغير احتمالية التي تهدف الي اختيار فئة تمتلك خصائص معرفية ومهنية محددة تخدم أهداف البحث البالغ عددهم (65)فردا من الخبراء والفاعلين في المنظومة السياحية الليبية.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة :

السياحة الداخلية :هي ظاهرة تعني عملية انتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة، فيتركون محل اقامتهم الدائمة منطلقين الي أماكن أخري داخل حدود بلدهم.(الظاهر سراب الياس، ط1 2007،).

الأزمات: ومفردها (أزمة) الشدة في الأمور والضيق: حالة من الاضطراب التوتر(مجمع اللغة العربية، المعجم ،1960).

الأزمات السياسية : حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي(عليوة، 2005،).

وهي تنشأ بفعل وتحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية تتحول بفعل عملية التراكم الي نقطة تهدد النظام والمجتمع ككل، وتدفع صناع القرار باتخاذ إجراءات وتدابير للحيلولة دون انهيار النظم السياسية ككل.(نائلة أبو عويضة، 2011،).

القطاع السياحي : هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بتقديم الخدمات

للسياح ،مثل الإقامة، النقل ،الترفيه ،والثقافة ، وبعد قطاعا حيويا للدخل القومي في العديد من الدول.**(عزت، 2007).**

الاستدامة : الاستدامة لغويا تشير إلى الاستمرارية والقدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن (لسان العرب 1990،المعجم الوسيط).

واصطلاحا الاستدامة هي عملية تحسين نوعية الحياة البشرية وضمان استمرارية هذه الحياة في ضوء البيئة المحيطة وضمن الطاقة الاستيعابية لهذه النظم البيئية.(دراسة د. عبد الناصر محمد السيد ،2024،).

الدراسات السابقة :

تسعى الدراسة إلى تحديد الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع مدى الاستعداد لإدارة الأزمات سواء ما كان منها ضمن البيئة المحلية أو البيئة العربية والأجنبية، وفيما يلي عرض لما توفر للباحث منها:

1-**دراســـــة :** عودة (2008)، بعنوان: "واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة "فلسطين "، التي أجريت على الجامعة الإسلامية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الأزمات و المخاطر الإدارية التي بمكن أن تتعرض لها مؤسسات التعليم العالي، والتعرف في نفس الوقت على أساليب و استراتيجيات إدارة الأزمات التي استخدمتها الجامعة الإسلامية والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة في الجامعة من حيث دورها في فعالية إدارة الازمات التي تتعرض لها الجامعة أحيانا .وبصفة عامة تبين أن نتائج الدراسة كانت إيجابية، وأظهرت الدراسة أن الجامعة الإسلامية تلتزم بعملية التخطط لإدارة الأزمات قبل حدوث الأزمة وهي تتخذ خطوات التفكير العلمي أثناء اتخاذها للقرارات ووقت وقوع الأزمات و أظهرت الدراسة أيضا أن الجامعة تلتزم بعملية المراجعة وتقييم النتائج بعد انتهاء الأزمة. وقد أوصيت الدراسة بضرورة توفير تدريب وتنظيم دورات تثقيفية و ورش عمل متخصصة في إدارة الأزمات موجهة إلى العاملين بالجامعة لزيادة وعيهم بمجال إدارة الأزمات و ضرورة تكوين فريق إدارة أزمات من موظفين مدربين جيدا في مجال الأزمات بحيث يكون الفريق جاهز في أي وقت لمواجهة الأزمات، وأوصت الدراسة أيضا بضرورة مشاركة العاملين في المستويات الإدارية الوسطى في عملية اتخاذ القرارات.

2- دراســـة : المسكاوي(2016)، بعنوان "مدى الاستعداد لإدارة الأزمات بوزارة السياحة"، هذه الدراسة التي أجريت علي وزارة السياحة الليبية والتي هدفت إلى التعرف على مدى الاستعداد لإدارة الأزمات في وزارة السياحة قبل وقوعها وأثناء

وقوعها وبعد وقوعها، من وجهة نظر القيادات في الوزارة، وكذلك هدفت الدراسة الي التعرف علي دور التخطيط المسبق في الاستعداد لتعامل ادرة مع الأزمات ودور البرامج التدريبية والقدرات المهارية للقيادات وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج ومنها حيث أظهرت الدراسة أن هناك خلل في عملية التخطيط الإداري في التعامل مع إدارة الازمة والافتقار للقدرات المهارية وكذلك فريق عمل لتعامل مع الأزمات، وأوصت الدراسة الي الاهتمام بعلميات التخطيط فهي الدرع الأول لمواجهة الأزمات ومخاطرها ،توفير البرامج التدريبية اللازمة لإكساب فريق إدارة الازمات المعارف والمهارات والمعلومات والخبرات اللازمة، وأيضا إنشاء إدارة أو فريق معني بإدارة الأزمات والتخطيط لها واتخاذ التدابير اللازمة لحد من أضرارها.

3- دراســـــــة : الهادي(2005)، بعنوان "تطورات وتنمية الخدمات السياحية الداخلية في ليبيا 2005"، وقد تناولت هذه الدراسة تحديد اهم الطرق والأساليب التي من شأنها أن تسهم في تنمية خدمات السياحة الداخلية وتطويرها والتعرف علي مدي وجود ادارة متخصصة بالمرافق السياحية والعمل علي توظيفها وتنميتها.

-أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الزمان، حيث تتم هذه الدراسة في الفترة الحالية والتي تشهد تطورات مختلفة في الوضع العام الليبي وخاصة في وزارة السياحة والمكاتب التابعة لها بالمناطق ومركز التوثيق والمعلومات السياحي.

2- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هو ضرورة العمل علي تطوير إدارة الازمات في وزارة السياحة الليبية.

3- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هي الاستعانة بمركز التوثيق والمعلومات السياحي لجمع البيانات عن القطاع السياحي قبل وقوع الأزمات ووقت وقوعها وبعد وقوعها.

4- تسعي هذه الدراسة لتبين مدي الاستفادة من الأزمات الدولية لتنشيط السياحة الداخلية.

ثانيا ــ الاطار النظـــري:

مفهوم السياحة الداخلية :

لما كانت السياحة الداخلية تختلف عن السياحة الدولية في وجوه كثيرة فقد تعددت تعريفاتها، ولكن تتفق جميعها في بيان طبيعة وجوهر السياحة الداخلية :-

السياحة الداخلية :- هي انتقال الأفراد عبر الحدود الإدارية لمناطق أقامتهم الدائمة والإقامة في مكان ما في الدولة نفسها لمدة لا تقل عن ليلة واحدة ، علي أن يكون الهدف من الانتقال تحقيق واحدة أو أكثر من الغايات الترفيهية او الاجتماعية او علمية.**(عليان،2001،ص)**

أهمية السياحة الداخلية :-

1- إنها مطلب حضاري وتنموي يهدف إلي تنويع مصادر الدخل و دعم الموارد المالية

2- تطور المناطق السياحية و تطورها الاقتصادي لما ينفقه الزوار بها .

3- رفع معدلات الإشغال الفندقي بما يساعد علي تجاوز الفترات غير الموسمية للسياحة .

4- الاهتمام بصيانة المرافق و العمل علي تحسين الخدمات السياحية المختلفة و المحافظة علي الحرف اليدوية و تطورها.**(عثمان غنيم،1999،ص28).**

طرق النهوض بالسياحة الداخلية:-

1- إنشاء الفنادق و أماكن الإيواء السياحي المختلفة والتي تتناسب مع ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

2- توفير وسائل النقل مع الاهتمام برفع كفاءتها.

3- الاهتمام بالمناسبات الخاصة والأعياد الوطنية لجذب لمواطنين ودعم السياحة الداخلية.

4- وضع البرامج والخطط المختلفة لتنشيط الحركة السياحية و تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بالسياحة بها.**(حمدي الذيب،1998،ص303).**

مفهوم الأزمة

تعددت المفاهيم المختلفة للأزمة والمعنى واحد والتي يمكن من خلال خصائصها أن نتعرف عليها.

ورد في قاموس مختار الصحاح إن الأزمة تعني الشدة والقحط وتأزم الأمر إذا اشتد وصعب على أهله. **(اليحا،1996م،ص1).**

ونعرف الأزمة فنقول: "هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة". **(عبدالله بن احمد الزهراني،1428ه).**

وحيث أن بعض الباحثين من عرف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث أشار إلى ذلك بقوله:

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية: " توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

أما الأزمة من الناحية السياسية: " حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصاديا، أو ثقافيا.

ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني:" انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي.**(عليوة السيد،2002،ص13).**

تعريف اجرائي :

مما سبق من التعريفات يمكن تعريف الأزمة أنها فترة حرجة طارئة تؤثر علي القطاع السياحي بشكل مباشر.

خصائص الأزمات :

ـ نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

ـ تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.

- يصعب فيها التحكم في الأحداث.
- تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات ومديرو الأزمة يعملون في جو من الريبة والشك والغموض وعدم وضوح الرؤية.
- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ.
- التهديد الشديد للمصالح والأهداف، مثل انهيار الكيان الإداري أو سمعة وكرامة متخذ القرار.

- المفاجأة والسرعة التي تحدث بها، ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجود عنصر المفاجأة.
- التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة، والمهتمة وغير المهتمة... واتساع جبهة المواجهة.(عليوة، السيد ، 2001، ص12).

مراحل تطور الأزمة :

مرحلة الحضانة: وهي المرحلة التي تمهد لوقوع الأزمة ، وهذه المرحلة إذا ما تم تبيينها واستيعابها وإدراكها إدراكاً كاملاً كان التعامل مع الأزمة سهلاً.

مرحلة الاجتياح: وهي مرحلة بداية الأزمة الفعلية، وهي بلا شك أصعب أوقات التعامل مع الأزمة.

مرحلة الاستقرار: وهي المرحلة التي تبدو فيها أبعاد الأزمة، ويتم تطبيق الخطط والإستراتيجيات الخاصة بإدارة الأزمة.

مرحلة الانسحاب: وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة في التلاشي وتمتد حتى تنتهي تماماً.

مرحلة التعويض: وهي المرحلة التي تتم فيها عملية التقويم وتلافي الآثار.**(الخضيري، محسن أحمد،2003.**

ثالثا: الإطار العملي للدراسة

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لمتغير النوع (الجنس) ن=65

النـوع	حجم العينة	النسبة المئوية %
ذكـور	48	%73.85
إنـاث	17	%26.15
المجموع	65	100%

يتبين من الجدول رقم (1) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في توزيع أفراد عينة البحث حيث هيمنة فئة الذكور على النصيب الأكبر بتكرار قدره (48) فرداً وبنسبة مئوية بلغت (73.85%) في حين بلغت فئة الإناث (17) فرداً بنسبة قدرت (26.15%) وتعزو الباحثة تصدر فئة الذكور لمجتمع البحث إلى طبيعة هيكلية المنظومة السياحية في ليبيا والتي يغلب عليها الطابع الميداني والإداري القيادي في المؤسسات السيادية والمنشآت التشغيلية وهي مراكز غالباً ما يشغلها الذكور نظراً لظروف الأزمات التي تتطلب حركة ميدانية واسعة ومع هذا فإن وجود نسبة تقارب الربع من الإناث يعطي

صبغة توازنية للبحث حيث يمثلن رؤية نوعية مهمة لاسيما في الجوانب الأكاديمية والاستشارية مما يضمن شمولية وتنوع وجهات النظر حول تحديات الاستدامة السياحية في ليبيا من منظور قوى العمل الفاعلة بمختلف تصنيفاتها.

شكل (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير النوع (الجنس)

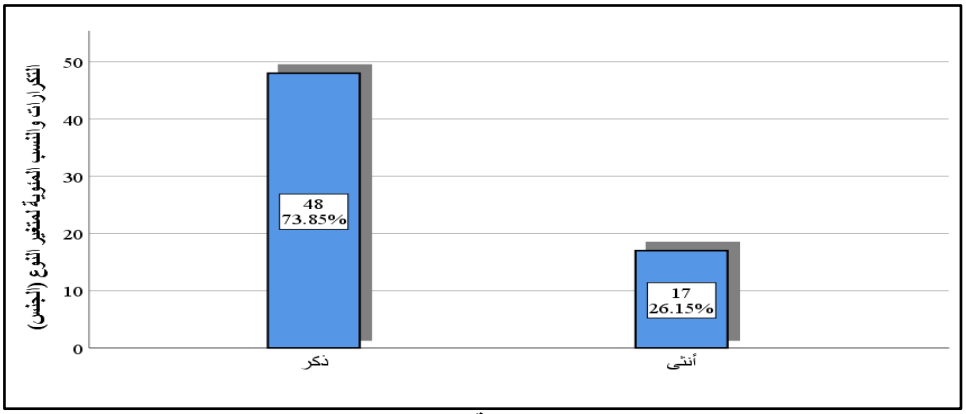

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية لمتغير المسمى الوظيفي ن=65

المسمى الوظيفي	حجم العينة	النسبة المئوية %
أكاديميون وباحثون متخصصون	15	%23.08
مسؤولون إداريون	20	%30.77
مديرو منشآت ووكالات	25	%38.46
خبراء استشاريون	05	%7.69
المجموع	65	100%

يتبين من الجدول رقم (2) تنوع التوزع الوظيفي لعينة البحث بما يحقق مبدأ تكامل الرؤية في دراسة الأزمات المركبة حيث تصدرت فئة (مديرو المنشآت والوكالات) المرتبة الأولى بتكرار (25) فرداً وبنسبة (38.46%) تلتها فئة (المسؤولين الإداريين في القطاع العام) بتكرار (20) فرداً وبنسبة (30.77%) ثم فئة (الأكاديميين والباحثين) بنسبة (23.08%) وأخيراً (الخبراء الاستشاريين) بنسبة (7.69%) ويعكس هذا التوزيع نجاح الباحثة في استهداف الأطراف الفاعلة في المثلث الاستراتيجي للسياحة (التخطيط، التنفيذ، والرقابة) فوجود فئة الممارسين في الصدارة

يضمن الحصول على بيانات ميدانية واقعية حول التحديات التشغيلية بينما تضمن مشاركة المسؤولين والأكاديميين تغطية الجوانب السيادية والنظرية للاستدامة إن هذا المزيج الاحترافي من الخبرات يمنح نتائج الدراسة درجة عالية من المصداقية والموضوعية حيث تعبر النتائج عن محصلة فكرية تجمع بين المعرفة العلمية الرصينة والخبرة الميدانية المتراكمة في مواجهة الأزمات داخل المنظومة السياحية الليبية.

شكل (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

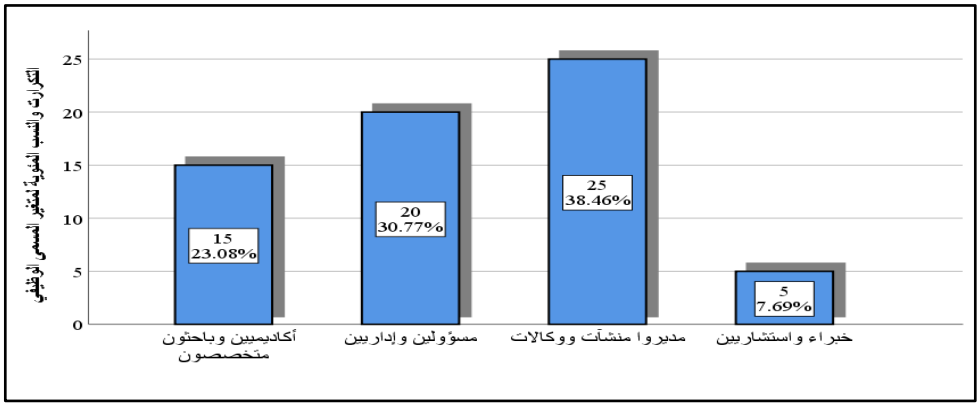

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير سنوات الخبرة ن=65

سنوات الخبرة	حجم العينة	النسبة المئوية %
أقل من 10 سنوات	12	%18.46
2-100 سنوات	28	%43.08
فوق20سنة	25	%38.46
المجموع	65	100%

يتبين من نتائج الجدول رقم (3) أن عينة البحث تتمتع بمستوى مرتفع من الخبرات التراكمية حيث شكلت الفئات التي تزيد خبرتها عن عشر سنوات الغالبية العظمى بنسبة إجمالية بلغت (81.5%) موزعة بين فئة (10-20 سنة) التي احتلت المرتبة الأولى بنسبة (43.08%) وفئة (فوق 20 سنة) التي جاءت ثانياً بنسبة (38.46%) في حين مثلت الفئة الأقل من عشر سنوات النسبة المتبقية وهي (18.46%) وتعزو الباحثة هذا التمركز في الفئات ذات الخبرة الطويلة إلى طبيعة العينة العمدية المستهدفة

من الخبراء والفاعلين حيث يضمن هذا التوزيع امتلاك المشاركين لخلفية تاريخية ومعرفية تمكنهم من المقارنة الدقيقة بين واقع المنظومة السياحية قبل وأثناء الأزمات المركبة إن سيطرة ذوي الخبرات المتوسطة والعليا على العينة يعزز من صدق الاستجابات مما يؤكد أن هذه البيانات تمثل خلاصة معرفية محكمة ناتجة عن معايشة ميدانية ممتدة تتجاوز حدود التوصيف السطحي إلى التحليل العميق لجدلية العلاقة بين الأزمات المركبة ومتطلبات الاستدامة مما يمنح الدراسة قدرة عالية على تقديم حلول استراتيجية تستند إلى إدراك حقيقي لواقع ومستقبل السياحة في ليبيا.

شكل (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير سنوات الخبرة

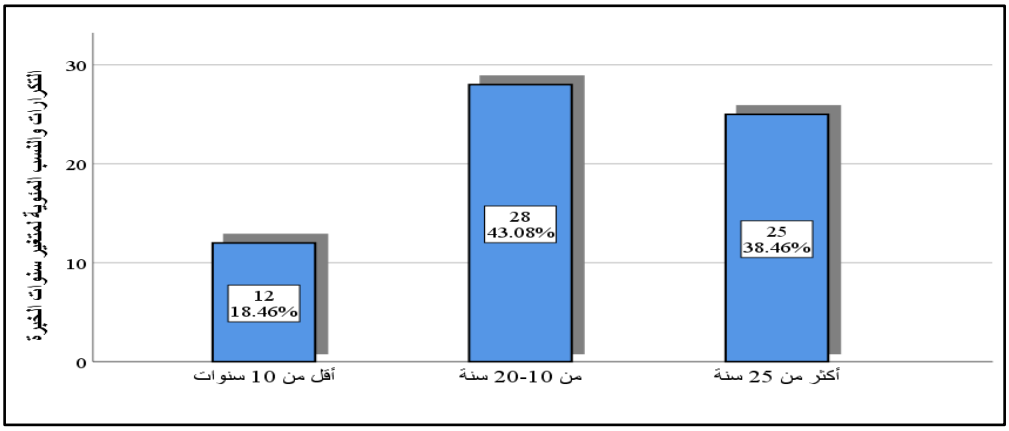

جدول (4) صدق الاتساق الداخلي لمحاور أداة الدراسة (الاستبانة) ن=65

ت	محاور الاستبانة	معامل الارتباط	المعنوية
1	انعكاسات البيئة الأمنية والسياسية	0.936**	10.00
2	التحديات الاقتصادية والمالية	0.744**	10.00
3	جودة الخدمات والبنية التحتية	0.961**	10.00
4	الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية	0.954**	10.00

يتبين من نتائج الجدول رقم (4) أن جميع معاملات ارتباط (بيرسون) لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية جاءت مرتفعة وموجبة حيث تراوحت قيمها ما بين (0.744 و 0.961) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01) وتشير هذه النتائج إلى

تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والتماسك البنائي بين محاورها مما يؤكد أن كل محور يساهم بفعالية ومنهجية في قياس الظاهرة محل البحث والمتمثلة في (انعكاسات الأزمات السياحة الداخلية في ليبيا) إن هذا الارتباط القوي يعزز من الصدق الاتساق الداخلي للاستبانة مما يجعلها أداة صالحة يعتمد عليها في استخلاص النتائج والإجابة على تساؤلات الدراسة بشكل دقيق.

رقم المحور	المحاور	معامل الفا كرنباخ	
		للعبارات	للمحور
1	انعكاسات البيئة الأمنية والسياسية	0.763	0.930
2	التحديات الاقتصادية والمالية	0.749	
3	جودة الخدمات والبنية التحتية	0.801	
4	الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية	0.832	

ثبات الاستبانة.

لقد تم استخدام معامل التبات لمحاور استبانة البحث بطريقة ألفا كرو نباخ.

جدول (5) معامل الثبات لمحاور أداة البحث (الاستبانة)

يتبين من نتائج الجدول رقم (5) أن معاملات الثبات (ألفا كرو نباخ) لمحاور الاستبانة جاءت بقيم مرتفعة ومطمئنة حيث تراوحت ما بين (0.749 و 0.832) وهي قيم تتجاوز بكثير الحد الأدنى المقبول في البحوث الإنسانية والإدارية وهو (0.60) وتشير هذه النتائج إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاستقرار مما يؤكد أن الاستبانة قادرة على قياس المتغيرات المرتبطة (انعكاسات الأزمات على السياحة الداخلية في ليبيا) بشكل متسق وصادق إن وصول معاملات الثبات إلى هذه المستويات المرتفعة يمنح الباحثة الثقة العلمية في سلامة الأداة والقدرة على تعميم النتائج المستخلصة من التحليل الميداني والاعتماد عليها كمرتكز إحصائي صلب في صياغة التوصيات الاستراتيجية الرامية لتعزيز السياحة الداخلية في القطاع السياحي.

أداة البحث

تم بناء الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية وقد صممت في صورتها النهائية لترتبط بشكل مباشر بتساؤلات البحث حيث تكونت من ثلاثة أجزاء أساسية:

الجزء الأول (المعلومات الديموغرافية والوظيفية واشتمل على البيانات الشخصية والمهنية لأفراد العينة وتتمثل في (النوع، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).
الجزء الثاني (محاور البحث) وتتكون من (39) عبارة موزعة على أربعة محاور رئيسية تقيس واقع وانعكاسات الأزمات على السياحة الداخلية في ليبيا وهي:
المحور الأول انعكاسات البيئة الأمنية والسياسية (الأزمات السيادية)
المحور الثاني (التحديات الاقتصادية والمالية (الاستدامة المالية)
المحور الثالث (جودة الخدمات والبنية التحتية (الاستدامة التشغيلية).
المحور الرابع (الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية (الاستدامة الاجتماعية والرؤية).
الجزء الثالث: وتعتمد هذه الاستبانة في اعدادها على أساس سلم ليكارث الخماسي الذي يتكون في تحديد سلم الاستجابة من خمس درجات.

1. أوافق بشدة (5) درجات.
2. أوافق (4) درجات.
3. محايد (3) درجات.
4. لا أوافق (2) درجتان.
5. لا أوافق بشدة (1) درجة واحدة.

من أجل تفسير النتائج اعتمدت الباحثة على المتوسط المرجح المبين في الجدول التالي (6).

طول الفئة = $$0.8 = \frac{4}{5} = \frac{1-5}{5}$$

جدول (6) المتوسط المرجح ومستوى التقييم

المتوسط المرجح	مستوى التقييم	التفسير الإجرائي
1.80 - 1.00	منخفض جداً	استجابة ضعيفة جداً تعكس غياب السياحة الداخلية أو شدة التأثر بالأزمات.
2.60 - 1.81	منخفض	مستوى محدود من السياحة الداخلية مع وجود تحديات جوهرية تعيق العمل.
3.40 - 2.61	متوسط	مستوى مقبول لكنه هش ويحتاج لخطط استراتيجية لتعزيز الصمود.
4.20 - 3.41	عالي	إدراك جيد وتطبيق فعال لمتطلبات السياحة الداخلية رغم وجود الأزمات.
5.00 - 4.21	عالي جداً	تبني استراتيجي كامل لمعايير الاستدامة وقدرة فائقة على تجاوز الأزمات.

الدراسة الأساسية:

بعد الانتهاء من مراحل المعاملات العلمية لأداة الدراسة (الصدق والثبات) شرعت الباحثات في إجراء الدراسة الأساسية وذلك من خلال الخطوات التالية:

ـ تم توزيع الاستبانة في صورتها النهائية على عينة الدراسة الأساسية المكونة من (65) فرداً من الخبراء والفاعلين في المنظومة السياحية (أكاديميين، مسؤولين حكوميين، ومديري منشآت سياحية) وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من (حددي التاريخ) إلى (حددي التاريخ).

ـ اعتمد الباحثة أسلوباً علمياً لجمع البيانات يدمج بين المقابلات الشخصية المباشرة وتوزيع الاستمارات الورقية والاستطلاع الإلكتروني وذلك لضمان الوصول إلى النخب المستهدفة في مواقعها المختلفة وتحقيق أعلى نسبة استجابة ممكنة وقد تم استرداد كافة الاستمارات بنسبة استجابة بلغت (100%).

ـ تمت مراجعة الاستمارات المستردة بدقة متناهية للتأكد من شمولية الاستجابات وصلاحيتها للتحليل الإحصائي حيث تبين أن جميع الاستمارات البالغ عددها (65) استمارة مكتملة البيانات ومستوفية للشروط المطلوبة للمعالجة العلمية.

ـ تم ترميز البيانات وتفريغها باستخدام الحاسب الآلي عبر البرنامج الإحصائي (SPSS) تمهيداً لإجراء التحليلات اللازمة التي تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات البحث المتعلقة بانعكاسات الأزمات المركبة والمرتبطة باستدامة السياحة الداخلية في ليبيا.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

بعد جمع أداة البحث من افراد العينة الأساسية تم ترميز البيانات وبعد ذلك تم إدخالها إلى الحاسب الآلي وباستخدام برنامج (SPSS) الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ثم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة البحث وتحديد الوزن النسبي لكل فئة.

ـ المتوسط الحسابي المرجح لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة على فقرات ومحاور الاستبانة وتقدير حجم تأثير الأزمات على أبعاد الاستدامة.

ـ الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت إجابات أفراد العينة عن متوسطها الحسابي حيث يشير الاقتراب من الصفر إلى تجانس الآراء حول قضايا الاستدامة المطروحة.

معامل ارتباط بيرسون للتحقق من الصدق البنائي والاتساق الداخلي للأداة من خلال قياس قوة وعلاقة الارتباط بين الفقرات ومحاورها وبين المحاور والدرجة الكلية.

ـ معامل ألفا كرو نباخ لقياس معامل ثبات أداة الدراسة وضمان استقرار نتائجها عند إعادة التطبيق.

ـ اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول السياحة الداخلية تعزى لمتغير (النوع- الجنس).

ـ اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق الإحصائية في إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات (المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة) ولتحديد المجموعات التي لصالحها تميل تلك الفروق في حال وجودها.

عرض ومناقشة النتائج:

1. ما هي انعكاسات الأزمات المركبة (السياسية، والمالية، والتشغيلية، والاجتماعية) وتداخلاتها على استدامة السياحة الداخلية في ليبيا؟

جدول (7) المتوسط الحسابي ونسبة الموافقة ومستوى التقييم والترتيب للمحور انعكاسات الأزمات السيادية (الأمنية والسياسية)

يتبين من نتائج الجدول رقم (7) أن إدراك أفراد العينة لانعكاسات الأزمات السيادية على السياحة الداخلية جاء بمستوى تقييم (عالي جداً) بمتوسط حسابي كلي قدره (4.24) ونسبة موافقة بلغت (84.8%) وقد احتلت العبارة رقم (1) المرتبة الأولى وهي المتعلقة (تأثير التذبذب الأمني على ثقة السائح المحلي) مما يعكس وعي الخبراء بأن الأمن هو الركيزة الأساسية والشرط الأول لأي نشاط سياحي تلتها العبارة رقم (5) الخاصة (الافتقار لخطط طوارئ وطنية) وهو ما يشير إلى وجود فجوة استراتيجية في التعامل مع الأزمات المفاجئة وبشكل عام تدل هذه النتائج على أن البيئة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مستوى التقييم	الترتيب
1	يؤدي التذبذب في الاستقرار الأمني إلى ضعف ثقة السائح المحلي في ارتياد الوجهات السياحية البعيدة عن نطاقه الجغرافي.	4.62	%92.4	عالي جداً	1
2	يساهم تعدد الأجسام الإدارية والسياسية في تشتيت الجهود التنظيمية لقطاع السياحة الداخلية.	4.45	%89.0	عالي جداً	3
3	يحول غياب الحماية القانونية الكافية دون المحافظة على المواقع السياحية من التعديات البشرية والعشوائية.	4.10	%82.0	عالي	6
4	تعيق الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة وصول الإمدادات والخدمات الأساسية للمقاصد السياحية الحيوية.	4.38	%87.6	عالي جداً	4
5	يفتقر قطاع السياحة لخطط طوارئ وطنية موحدة للتعامل مع الأزمات السيادية المفاجئة.	4.51	%90.2	عالي جداً	2
6	يؤدي غياب الضمانات السيادية إلى تراجع رغبة القطاع الخاص في الاستثمار في مشاريع سياحية كبرى.	4.25	%85.0	عالي جداً	5
7	تسبب الانقسامات السياسية في تجميد الميزانيات المخصصة لصيانة وتطوير المواقع السياحية التاريخية.	4.05	%81.0	عالي	7
8	تساهم الصورة الذهنية غير المستقرة للبلاد في توجيه الإنفاق السياحي للمواطنين نحو الخارج بدلاً من الداخل.	3.95	%79.0	عالي	8
9	يؤدي ضعف التنسيق بين الجهات الأمنية والمؤسسات السياحية إلى تعقيد إجراءات التنقل السياحي.	3.88	%77.6	عالي	9
√	المستوى الكلي للمحور الأول	4.24	%84.8	عالي جداً	

السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا تمثل العائق الأكبر والمهدد الأول لاستدامة المنظومة السياحية حيث تتجاوز تأثيراتها الجوانب التنظيمية لتصل إلى تجميد الاستثمارات وتوجيه السائح الليبي للبحث عن بدائل خارج البلاد نتيجة ضعف الشعور بالأمان والاستقرار المؤسسي.

جدول (8) المتوسط الحسابي ونسبة الموافقة ومستوى التقييم والترتيب للمحور التحديات الاقتصادية والمالية N=65

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مستوى التقييم	الترتيب
1	يساهم الارتفاع المستمر في معدلات التضخم في زيادة التكاليف التشغيلية للمنشآت السياحية المحلية.	4.70	%94.0	عالي جداً	1
2	يؤثر نقص السيولة النقدية لدى المواطنين بشكل مباشر على تراجع الطلب على الخدمات السياحية الترفيهية.	4.65	%93.0	عالي جداً	2
3	تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى عدم استقرار أسعار الخدمات السياحية مما يربك السائح المحلي.	4.58	%91.6	عالي جداً	3
4	يحد غياب الدعم المالي والقروض الميسرة من قدرة المشروعات السياحية الصغرى على الصمود.	4.22	%84.4	عالي جداً	6
5	تفتقر المنشآت السياحية الليبية لآليات التمويل البديلة لمواجهة فترات الركود الاقتصادي.	4.15	%83.0	عالي	8
6	يساهم ضعف القدرة الشرائية للمواطن في تدني مستوى الإنفاق السياحي داخل المرافق المحلية.	4.40	%88.0	عالي جداً	4
7	تعاني الميزانية العامة المخصصة لوزارة السياحة من قصور يمنع تنفيذ برامج تنموية مستدامة.	4.10	%82.0	عالي	9
8	يؤدي الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي إلى هشاشة القطاع أمام أي أزمة اقتصادية عامة.	4.35	%87.0	عالي جداً	5
9	تفرض الضرائب والرسوم غير المتوازنة ضغوطاً مالية إضافية على المستثمرين في القطاع السياحي.	3.90	%78.0	عالي	10
10	يساهم غياب الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في إضعاف القوة المالية للقطاع السياحي	4.20	%84.0	عالي	7
√	المستوى الكلي للمحور الثاني	4.33	%86.6	عالي جداً	

يتبين من نتائج الجدول رقم (8) أن حدة التحديات الاقتصادية والمالية المؤثرة على استدامة السياحة قد نالت موافقة (عالية جداً) من قبل عينة البحث بمتوسط حسابي كلي قدره (4.33) وقد تصدرت العبارة رقم (1) المتعلقة (ارتفاع معدلات التضخم) المرتبة الأولى بمتوسط (4.70) تلتها العبارة رقم (2) الخاصة (أزمة نقص السيولة النقدية) بمتوسط (4.65) وتظهر هذه النتائج عن عمق الأثر الذي تتركه الأزمة النقدية والمالية في ليبيا على القطاع السياحي حيث أدى التضخم إلى تآكل الهوامش الربحية للمنشآت بينما تسبب نقص السيولة وتراجع القدرة الشرائية في تقليص ميزانيات الأسر المخصصة للترفيه وتستخلص الباحثة أن هشاشة التمويل والارتباط الكلي بالميزانية العامة في ظل غياب بدائل تمويلية أو شراكات حقيقية مع القطاع الخاص يجعل من الاستدامة المالية للمنظومة السياحية الليبية في مهب الريح أمام أي تقلبات اقتصادية كلية.

جدول (9) المتوسط الحسابي ونسبة الموافقة ومستوى التقييم والترتيب للمحور جودة الخدمات والبنية التحتية (الاستدامة التشغيلية) N=65

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مستوى التقييم	الترتيب
1	تعاني الطرق المؤدية للمناطق السياحية من تهالك واضح يحد من إمكانية الوصول الآمن والمريح.	4.35	%87.0	عالي جداً	1
2	يؤثر انقطاع التيار الكهربائي والخدمات العامة سلباً على جودة الأداء في الفنادق والمنتجعات.	4.28	%85.6	عالي جداً	2
3	يساهم نقص الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في تدني مستوى الخدمة السياحية المقدمة.	3.55	%71.0	عالي	9
4	تفتقر المقاصد السياحية لشبكات اتصال وإنترنت متطورة تلبي احتياجات السائح المعاصر.	3.80	%76.0	عالي	5
5	يؤدي غياب الصيانة الدورية للمرافق السياحية العامة إلى تآكل قيمتها الجمالية والوظيفية.	4.15	%83.0	عالي	3
6	يعاني القطاع من نقص في المرافق الخدمية المساندة (دورات مياه، مراكز معلومات، استراحات) على الطرق السريعة.	4.05	%81.0	عالي	4
7	تفتقر المنشآت السياحية لاستخدام التقنيات الحديثة في الحجز والإدارة (التحول الرقمي).	3.62	%72.4	عالي	7
8	يساهم ضعف الرقابة الصحية والفنية على المنشآت السياحية في تراجع معايير الجودة العالمية.	3.48	%69.6	متوسط	10
9	تعاني المناطق السياحية الطبيعية من غياب أنظمة إدارة النفايات وحماية البيئة المستدامة.	3.72	%74.4	عالي	6
10	يؤدي غياب النقل السياحي المتخصص والمنظم إلى صعوبة التنقل الجماعي للسياح المحليين	3.60	%72.0	عالي	8
√	المستوى الكلي للمحور الثالث	3.76	%75.2	عالي	

يتبين من نتائج الجدول رقم (9) أن تقييم عينة البحث لواقع جودة الخدمات والبنية التحتية في القطاع السياحي الليبي قد جاء بمستوى (عالي) بمتوسط حسابي كلي قدره (3.76) وتكشف النتائج أن العوائق الهيكلية هي الأكثر تأثيراً حيث تصدرت العبارة رقم (1) المتعلقة (تهالك الطرق) المرتبة الأولى بمتوسط (4.35) تلتها العبارة رقم (2) الخاصة (انقطاع التيار الكهربائي) بمتوسط (4.28) وهما قيمتان تقعان في مستوى التقييم (عالي جداً) وتعزو الباحثة هذا الارتفاع في التقدير إلى أن الاستدامة التشغيلية في ليبيا تواجه تحديات تفوق قدرة المنشآت السياحية الفردية على الحل كونها ترتبط بتردي المرافق العامة والخدمات الأساسية للدولة كما تشير النتائج إلى أن غياب الصيانة الدورية للمرافق السياحية العامة جاءت في الترتيب الثالث ونقص

المرافق المساندة على الطرق يساهمان في إضعاف التجربة السياحية الإجمالية وتستخلص الباحثة أن المنظومة السياحية في ليبيا تعاني من قصور كبير بين الإمكانات الطبيعية وبين الواقع التشغيلي مما يجعل رفع مستوى الجودة مرهوناً بإعادة إعمار البنية التحتية وتفعيل أنظمة الصيانة والحماية البيئية المستدامة.

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مستوى التقييم	الترتيب
1	يساهم ضعف الوعي المجتمعي بأهمية السياحة في عدم تقدير حماية الموارد السياحية المحلية.	3.85	%77.0	عالي	8
2	تفتقر الخطط الاستراتيجية للسياحة في ليبيا إلى التكامل مع رؤية التنمية المستدامة الشاملة.	4.42	%88.4	عالي جداً	3
3	يساهم ضعف الترويج الإعلامي للسياحة الداخلية في غياب المعلومات عن المقاصد السياحية المحلية.	4.30	%86.0	عالي جداً	4
4	ينظر المجتمع المحلي للسياحة كنشاط ثانوي وليس كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني.	4.05	%81.0	عالي	6
5	تغيب برامج التربية السياحية في المناهج التعليمية مما يضعف انتماء الأجيال للموروث السياحي.	3.70	%74.0	عالي	9
6	تفتقر الدولة لاستراتيجية تسويقية موحدة تستهدف السائح المحلي وفقاً لاهتماماته المتنوعة.	4.25	%85.0	عالي جداً	5
7	يساهم غياب مراكز الدراسات والبحوث المتخصصة في السياحة في اتخاذ قرارات عشوائية.	3.92	%78.4	عالي	7
8	تعاني السياحة الداخلية من منافسة قوية من الوجهات الخارجية المجاورة نتيجة جودة التسويق لديهم.	4.55	%91.0	عالي جداً	2
9	لا توجد قنوات اتصال فعالة لإشراك الخبراء والمختصين في رسم السياسات السياحية العليا.	3.65	%73.0	عالي	10
10	يتطلب تحقيق الاستدامة السياحية في ليبيا إرادة سياسية حقيقية تضع السياحة ضمن أولويات الدولة	4.88	%97.6	عالي جداً	1
√	المستوى الكلي للمحور الرابع	4.06	%81.2	عالي	

جدول (10) المتوسط الحسابي ونسبة الموافقة ومستوى التقييم والترتيب للمحور الرابع الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية N=65

يتبين من نتائج الجدول رقم (10) أن محور الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية قد نال مستوى تقييم (عالي) بمتوسط حسابي كلي قدره (4.06) ومن الملاحظ أن العبارة رقم (10) المتعلقة (ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية) قد اكتسحت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي شبه تام قدره (4.88) تلتها العبارة رقم (8) الخاصة (المنافسة القوية من الوجهات الخارجية) بمتوسط (4.55) وتظهر هذه النتائج عن رؤية نقدية عميقة لدى عينة البحث حيث يرى الخبراء أن نجاح السياحة الداخلية في ليبيا لا يكمن فقط في الإمكانات الطبيعية بل في قرار سياسي سيادي ينتشل القطاع السياحي من التهميش ويضعه ضمن الأولويات الاقتصادية للدولة كما تعكس النتائج شعوراً الفجوة التسويقية مقارنة بدول الجوار مما يجعل السائح المحلي ينجذب للوجهات الخارجية ويخلص الباحث إلى أن غياب التكامل الاستراتيجي والوعي الاقتصادي بأهمية السياحة يمثل تحدياً ذهنياً ومؤسسياً يعيق القطاع السياحي مما يتطلب ثورة في المفاهيم الإدارية والتربوية لإعادة الاعتبار للمنتج السياحي الوطني.

جدول (11) المؤشرات الإحصائية العامة لمحاور البحث مرتبة حسب نسبية الموافقة N=65

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مستوى التقييم	الترتيب
1	انعكاسات البيئة الأمنية والسياسية	4.24	%84.8	عالي جداً	2
2	التحديات الاقتصادية والمالية	4.33	%86.6	عالي جداً	1
3	جودة الخدمات والبنية التحتية	3.76	%75.2	عالي	4
4	الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية	4.06	%81.2	عالي	3
√	مستوى التقييم الكلي لأداة البحث	4.10	%82.0	عالي	

يتبين من القراءة الشمولية لنتائج الجدول رقم (11) أن جميع محاور الدراسة قد حظيت بمستوى تقييم مرتفع حيث بلغت النسبة العامة للموافقة (82.0%) بمتوسط حسابي كلي قدره (4.10) مما يؤكد أن المنظومة السياحية في ليبيا ترزح تحت وطأة ضغوط تعيق استدامتها بشكل جوهري وقد كشف الترتيب الإحصائي أن (التحديات الاقتصادية والمالية) هي المتصدرة للمشهد كأكثر العوائق حدة تليها مباشرة (الأزمات الأمنية والسياسية) وهو ما يفسر بأن الأزمة المالية أصبحت تمس الحياة اليومية للمواطن والمنشأة السياحية بشكل يفوق أحياناً التخوفات الأمنية بينما جاء محور (جودة الخدمات والبنية التحتية) في المرتبة الأخيرة ليس لعدم أهميته بل لأن العينة ترى أن إصلاح البنية التحتية مرهون أولاً بحل الأزمات السيادية والمالية وتوفر الإرادة السياسية.

وأخيراً يمكن استخلاص أن السياحة الداخلية في ليبيا تتطلب حزمة إصلاحات متوازية تبدأ بضمان الاستقرار الكلي (السياسي والمالي) تزامناً مع ثورة في الوعي المجتمعي وتطوير البنية التحتية لضمان تحول القطاع من حالة الجمود القسري إلى حالة الاستدامة الصامدة في وجه الأزمات.

ـعرض ومناقشة نتائج :

2. ما هي الفروق في استجابات أفراد العينة حول تحديات استدامة السياحة وفقاً للمتغيرات البحث (النوع، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؟

أولاً - متغير النوع (الجنس).

جدول (12) نتائج اختبار (T-Test) لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة حول محاور البحث فقاً لمتغير النوع (الجنس) N=65

المحاور	النوع	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
انعكاسات البيئة **الأمنية** والسياسية	ذكر	40	4.24	.460	-1.638	0.106
	انثى	25	4.44	.482		
التحديات الاقتصادية والمالية	ذكر	40	4.17	.486	-0.293	0.770
	انثى	25	4.20	.397		
جودة الخدمات والبنية التحتية	ذكر	40	3.88	.448	-0.900	0.372
	انثى	25	3.98	.415		
الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية	ذكر	40	3.81	.484	-0.284	0.777
	انثى	25	3.85	.500		

يتبين من نتائج الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في استجابات أفراد العينة حول جميع محاور الدراسة (الأزمات السيادية، التحديات الاقتصادية، البنية التحتية، والتوجهات الاستراتيجية) تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى) حيث جاءت جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من (0.05) وهي تتراوح ما بين (0.106 و 0.777) وتشير هذه النتيجة إحصائياً إلى وجود اتساق وتوافق عالي في الرؤية التقييمية لواقع السياحة الداخلية بين الذكور والإناث من أفراد العينة وتعزي الباحثة هذا التوافق إلى شمولية ووضوح تأثير الأزمات في ليبيا حيث أن الانعكاسات الأمنية والضغوط الاقتصادية وتدني جودة الخدمات هي تحديات موضوعية عابرة للجنس يلمس أثرها المباشر جميع الفاعلين والخبراء في القطاع السياحي على حد سواء بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي مما يعزز من مصداقية النتائج واتجاهها نحو تشخيص موضوعي للأزمة بعيداً عن الانحيازيات الشخصية.

ثانياً: متغير المسمى الوظيفي.

جدول (13) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي N=65

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
انعكاسات البيئة الأمنية والسياسية	بين المجموعات	.036	3	.012	.051	.985
	داخل	14.372	61	.236		

	المجموعات					
	المجموع	14.408	64			
التحديات الاقتصادية والمالية	بين المجموعات	.285	3	.095	.454	.715
	داخل المجموعات	12.747	61	.209		
	المجموع	13.031	64			
جودة الخدمات والبنية التحتية	بين المجموعات	.043	3	.014	.058	.982
	داخل المجموعات	15.027	61	.246		
	المجموع	15.070	64			
الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية	بين المجموعات	.298	3	.099	.366	.778
	داخل المجموعات	16.563	61	.272		
	المجموع	16.861	64			

يتبين من نتائج الجدول رقم (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول جميع محاور البحث (الأمنية، والمالية، والتشغيلية، والاستراتيجية) تعزى لمتغير المسمى الوظيفي حيث بلغت قيم مستوى الدلالة (Sig) مستويات مرتفعة تراوحت ما بين (0.715 و 0.985) وهي قيم أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد وتؤكد هذه النتيجة وجود توافق وتطابق في الرؤية التقييمية بين مختلف الفئات الوظيفية المشاركة (أكاديميين، مسؤولين، مديرين، وخبراء) تجاه حجم التحديات التي تواجه استدامة السياحة في ليبيا وترى الباحثة أن هذا التجانس في الآراء يعود إلى كون الأزمات المركبة التي تمر بها البلاد ذات طابع شمولي وتأثير عام مما جعل إدراك حدة انعكاساتها حقيقة موضوعية يشترك في تقديرها الأكاديمي والمنفذ والمسؤول على حد سواء وهو ما يضفي نوعاً من العمومية والمصداقية على النتائج المستخلصة حول واقع الاستدامة في ظل هذه الظروف.

ثالثاً ـ متغير سنوات الخبرة :

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة فقاً لمتغير سنوات الخبرة N=65

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
انعكاسات البيئة الأمنية والسياسية	بين المجموعات	.237	2	.119	.519	.597
	داخل المجموعات	14.170	62	.229		
	المجموع	14.408	64			
التحديات الاقتصادية والمالية	بين المجموعات	.037	2	.018	.087	.917
	داخل المجموعات	12.995	62	.210		
	المجموع	13.031	64			
جودة الخدمات والبنية التحتية	بين المجموعات	.372	2	.186	.983	.380
	داخل المجموعات	11.745	62	.189		
	المجموع	12.118	64			
الوعي المجتمعي والتوجهات الاستراتيجية	بين المجموعات	.422	2	.211	.888	.417
	داخل المجموعات	14.724	62	.237		
	المجموع	15.146	64			

يتبين من نتائج الجدول رقم (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة الأربعة (الأمنية، والمالية، والتشغيلية، والاستراتيجية) تعزى لمتغير سنوات الخبرة حيث تجاوزت قيم مستوى الدلالة (Sig) المحسوبة القيمة الافتراضية المعتمدة (0.05) إذ تراوحت القيم ما بين (0.380 و 0.917) وتشير هذه النتيجة إحصائياً إلى وجود قدر عال من التوافق في الإدراك بين الفئات المختلفة لسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) اتجاه التحديات التي تعترض استدامة السياحة الداخلية في ليبيا وترجع الباحثة هذا الاتفاق إلى أن انعكاسات الأزمات المركبة (السياسية والاقتصادية) أصبحت واقعاً ملموساً وواضح المعالم لدرجة أنها لم تعد تخضع لتفسيرات متباينة مبنية على طول أو قصر مدة الخبرة المهنية فالأزمة قد فرضت تأثيراً نمطياً موحداً جعل جميع العاملين في القطاع السياحي بغض النظر عن

أقدميتهم يجمعون على طبيعة المعوقات وحجم الأثر البنيوي الذي تخلفه على مفاصل العمل السياحي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التحليلية للمحاور الرئيسة للبحث أمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الأكاديمية التي تلخص واقع القصور والفرص في بيئة العمل السياحي محل البحث وقد أظهرت هذه النتائج طبيعة القصور بين الإمكانات السياحية المتاحة والسياحة الداخلية في ظل الأزمات وذلك وفقاً للنتائج التالية:

1-تؤكد نتائج الدراسة أن قطاع السياحة الداخلية في ليبيا يواجه تحديات معقدة ومتشابكة حيث نالت أداة البحث ككل مستوى تقييم (عالي) بمتوسط حسابي عام قدره (4.10) ونسبة موافقة (82%) ويمكن تفصيل ذلك حسب تراتبية المحاور كما يلي:

أ. أظهرت نتائج هذا البحث أن العائق الأول لاستدامة السياحة هو الجانب المادي حيث احتل المحور الثاني المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.33) وتقييم (عالي جداً) مما يشير إلى أن التضخم ونقص السيولة هما المحركان الأساسيان لتراجع الطلب السياحي وتآكل القدرة التشغيلية للمنشآت.

ب. جاءت انعكاسات البيئة الأمنية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.24) وتقييم (عالي جداً) مما يؤكد أن غياب الضمانات السيادية وتذبذب الاستقرار يمثلان المهدد البنيوي الذي يحول دون بناء صورة ذهنية إيجابية للمقصد السياحي الوطني.

ج. جاء محور الوعي والتوجهات الاستراتيجية المرتبة الثالثة بمتوسط (4.06) وتقييم (عالي) وكشفت النتائج أن غياب الإدارة السياسية الحقيقية هو المعوق الجوهري (بمتوسط 4.88) مما يعني أن الأزمة هي أزمة إدارة ورؤية قبل أن تكون أزمة موارد.

د. بينما حلت جودة الاستدامة التشغيلية في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.76) وتقييم (عالي) إلا أن هذا المحور كشف عن عمق الأزمة الهيكلية حيث أن تهالك البنية التحتية الأساسية (طرق، كهرباء) يمثل عائقاً يفوق قدرة القطاع السياحي المنفرد على الحل ويرتبط ارتباطاً عضوياً بتقصير الخدمات العامة للدولة.

2-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة البحث حول تحديات السياحة وفقاً لمتغيرات البحث (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

التوصيات:

-بناء على ما تقدم من استنتاجات شخصت بدقة واقع التحديات نضع جملة من التوصيات الإجرائية والآليات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز مرونة وصمود قطاع السياحة الداخلية في مواجهة الأزمات:

1- ضرورة تشكيل هيئة عليا تضم ممثلين عن وزارات السياحة، والداخلية، والمالية، والخبراء الأكاديميين، تكون مهمتها وضع خارطة طريق استباقية لإدارة الطوارئ وتأمين المسارات السياحية الحيوية.

2- توصي الباحثة بإنشاء صندوق سيادي يدعم المنشآت السياحية المتضررة من الأزمات المالية ويوفر قروضاً ميسرة للمشروعات الصغرى لضمان استمراريتها التشغيلية في ظل نقص السيولة وارتفاع التضخم.

3-توصي الباحثة بالإسراع في التحول الرقمي للقطاع السياحي (الحجز الإلكتروني، التسويق عبر الواقع الافتراضي، التطبيقات الذكية) لتقليل التكاليف التشغيلية وضمان تدفق المعلومات للسائح المحلي حتى في أوقات الأزمات.

4- توصي الباحثة بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بمنح امتيازات ضريبية وضمانات سيادية للمستثمرين المحليين لترميم وتطوير المواقع السياحية مما يقلل من عبء الإنفاق الحكومي ويحسن جودة الخدمات والبنية التحتية.

5- توصي الباحثة بتنفيذ برامج إعلامية وتربوية تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بأهمية السياحة كرافد اقتصادي وتقديم عروض تحفيزية للأسر الليبية لتشجيع السياحة الداخلية كبديل آمن واقتصادي للوجهات الخارجية.

6- توصي الباحثة بتكثيف البرامج التدريبية المتقدمة للعاملين في القطاع على مهارات إدارة الأزمات والضيافة بمعايير الاستدامة لضمان تقديم خدمة احترافية تعوض القصور في الإمكانات المادية.

7- توصي الباحثة بإدماج البعد السياحي ضمن الخطط الوطنية للإعمار الشامل من خلال التنسيق السيادي لربط مشروعات تطوير البنية التحتية (طرق، طاقة، اتصالات) بالمناطق ذات الثقل السياحي بما يضمن تعزيز استدامة البيئة التشغيلية المساندة وتحويل المقاصد السياحية إلى مناطق جذب مؤهلة فنياً ولوجستياً.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــــع:

أولا الكتب

1-السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، مركز القرار للاستشارات،2005

2-السيد عليوة، إدارة الازمات والكوارث "مخاطر العولمة والإرهاب الدولي"، دار الأمين للنشر والطباعة، القاهرة، 2002.

3-المعجم الوسيط، لسان العرب، 1990.

4-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، 1960.

5-الخضيري محسن أحمد، إدارة الأزمات منهج اقتصادي اداري لحل الأزمات علي مستوي الاقتصاد القومي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ط2.

6-اليحيا فهد بن سعود، النواحي النفسية عملية التفاوض في أزمة اختطاف، بيروت، دار الريان، 1996.

7-حمدي الذيب، السياحة الداخلية، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الإسكندرية، منشاءه المعارف، 1998.

8-عثمان غنيم، بنيتا سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل متكامل، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، 2019.

9-معيم الظاهر، سراب الياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة، عمان،2007.

ثانيا المؤتمرات والندوات والبحوث العلمية

1-عبد الحميد عزت، إدارة الازمات الصحية، دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، 2007.

2-نائلة أبو عويضة، إدارة الازمات السياسية والعسكرية في ضوء السنة النبوية، دراسة موضوعية، 2011.

3-عبد الناصر محمد السيد، الاستدامة التنظيمية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد33.

4-عبد الحميد عزت، إدارة الأزمات الصحية، دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، 2007.

تالتا شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

منظمة السياحة العالمية، معجم مصطلحات السياحة، 2008.